

تحليل النشاط الفلاحي في الجزائر خلال المرحلة 1967-2017
من التسيير الحكومي إلى الإصلاحات الليبرالية

شريف طويل نورالدين
أستاذ محاضر في الإقتصاد، جامعة مستغانم

noredine_cherif@hotmail.com

بكريتي نصيرة
طالبة في الدكتوراه، جامعة مستغانم

nacera.bakreti@yahoo.fr

Summary	ملخص
<p>The agricultural land currently in Algeria covers 40 735 920 hectares, or 17% of the total area. The area suitable for agriculture increased from 7.5 million hectares in 1978 to 805 million hectares in 2016. However, despite this increase, Algeria remains a country with limited potential in terms of arable land due to its natural terrain. This requires focusing efforts to enable agriculture to play its role in the economy both socially (consumption) and economically (food industry). Based on this, our study will focus on evaluating the agricultural activity, which is the main source of funding for the food industry. More specifically, we will focus on factors of production (agricultural property, water resources, agricultural equipment, agricultural inputs) and on agricultural production itself.</p> <p>Keywords: Algeria, agricultural sector, agricultural real estate, water resources.</p> <p>Jel classification : O13 p26 p27 Q15 Q11 Q18 Q25</p>	<p>تغطي الأراضي الفلاحية حاليا في الجزائر 920 735 40 هكتار أي بنسبة 17% من المساحة إجمالية. أما المساحة الصالحة للفلاحة فقد ارتفعت من 7.5 مليون هكتار في سنة 1978 إلى 805 مليون هكتار في سنة 2016. إلا أنه وبالرغم من هذه الزيادة لا تزال الجزائر بلدا ذات إمكانيات محدودة من حيث الأراضي الصالحة للفلاحة بسبب تضاريسها الطبيعية. وهذا يتطلب تركيز الجهود لتمكين الفلاحة من القيام بدورها في الإقتصاد سواء اجتماعيا (الإستهلاك) أو إقتصاديا (الصناعة الغذائية). بناء على ذلك ستمحور دراستنا في تقييم النشاط الفلاحي الممول الأساسي للصناعة الغذائية. وبشكل أدق سنركز على عوامل الإنتاج (العقار الفلاحي، الموارد المائية، العتاد الفلاحي، و المدخلات الفلاحية) وعلى الإنتاج الزراعي نفسه.</p> <p>الكلمات المفتاحية: الجزائر، القطاع الفلاحي، العقار الفلاحي، الموارد المائية.</p>

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا حيوي لكل الاقتصاديات و ذلك لاهمية مساهمته في خلق القيمة المضافة وتنوع الاقتصاد وكذلك لمساهمته في خلق مناصب شغل و القضاء على البطالة اضافة الى ذلك تظهر اهمية الفلاحة في تمويلها لقطاع الصناعة الغذائية بالمنتجات الفلاحية التي يحتاجها و تمويلها لاحتياجات الاسر حيث لا يمكن لهذا القطاع ان يتطور دون تطور الفلاحي في هذا الاطار فان الجزائر مطالبة اذا ببعث وتنمية قطاعها الفلاحي تزامنا مع دعمها لخلق وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية ومن هذا تظهر جليا اهمية بحثنا هذا الذي يركز على النشاط الفلاحي من دراسة عوامل الانتاج , مصادر المياه ونمو الانتاج الفلاحي نفسه . وفي هذا الاطار قامت الجزائر منذ سنة 1987 بادراج تعديلات قانونية وهيكلية في قطاعها الفلاحي الهدف من ذلك هو تغيير طرق تسيير القطاع الفلاحي من تسيير عمومي الى تسيير خاص دون تحول في ملكية الاراضي هذه التغييرات تفرض بعض التساؤلات فيما يخص فعاليتها على مستوى جميع العوامل المساهمة في الفلاحة بعبارة اخرى نسعى من خلال بحثنا هذا للاجابة على الاشكالية التالية:

أيّ فعالية للإصلاحات على النشاط الفلاحي في الجزائر؟

هذه الاشكالية تقودنا الى طرح اسئلة فرعية تتمثل فيمايلي

- ماهو نمط تسيير القطاع الفلاحي قبل الإصلاحات ؟
- ماهو مردود الإصلاحات على عوامل الانتاج الفلاحي ؟
- ماهو مردود الإصلاحات على نمو الانتاج الفلاحي ؟
- ماهي الاجراءات الواجب اتخاذها لاستكمال الإصلاحات و النهوض بالقطاع الفلاحي ؟

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

- 1- ادت الإصلاحات الى انتقال القطاع الفلاحي من التسيير عمومي الى التسيير الخاص
- 2- تعتبر الإصلاحات المدرجة جد فعالة و ادت بالتالي الى تحسن النشاط الفلاحي لجميع المجالات منهجية البحث: لاختبار هذه الفرضيات نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي و ذلك لوصف جميع التطورات القانونية , الهيكلية و الاقتصادية للقطاع الفلاحي قبل و بعد الإصلاحات و

تعتمد كذلك على المنهج التحليلي الاستنباطي وذلك لاستنتاج اهم النقائص و العراقيل الوجب تداركها على المدى القصير والمتوسط
خطة البحث

للجابة على التساؤلات و اختبار الفرضيات قسمنا بحثنا الى 4 محاور. المحور الأول يعالج العقار الفلاحي حيث تعتبر السياسة العقارية أعم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي. المحور الثاني يتضمن دراسة لمصادر المياه التي كانت ولا تزال من بين العراقيل التي تواجه الجزائر ليس فقط في القطاع الفلاحي ولكن أيضا بالنسبة للقطاعات الأخرى. المحور الثالث يعالج العامل الثالث للقطاع الفلاحي الذي يتمثل في وسائل الإنتاج من معدات ومدخلات. هذه المحاور الثلاث تمهد للمحور الرابع الذي يتمثل في الإنتاج الفلاحي. حيث سيتم تحليله على مستوى القيم المطلقة والنسبية.

1- العقار الفلاحي

تشكل الأرض بالنسبة للفلاحة العامل الرئيسي للإنتاج الذي لا يمكن مقارنته بالعوامل أخرى مثل رأس المال أو القوة العاملة، حيث مورد طبيعي محدود لا يمكن إعادة إنتاجه. وعلاوة على ذلك، تختلف الفلاحة عن القطاعات الأخرى من خلال أهمية الأرض كعامل إنتاج، بطبيعة الحال تستخدم الأرض في قطاعات الإقتصاد الأخرى التي لا غنى عنها، لكن في أي من هذه القطاعات لا تلعب هذا الدور المركزي. تنوع جودته الذي يعتمد على ظروف الأرصاء الجوية يؤدي إلى إنتاج محاصيل مختلفة، ليس فقط في البلدان بل حتى داخل أقاليم بلد ما.

1-1- المساحة الصالحة للفلاحة

بمساحة تقدر ب 238174100 هكتار، تعد الجزائر أكبر دولة في إفريقيا. الأراضي التي تستخدمها الفلاحة تغطي حاليا 40735920 هكتار أي 17.16% من المساحة الكلية. وبصورة أدق تطورت المساحة الفلاحية في الجزائر بالشكل الذي يوضحه الجدول رقم 1. إرتفعت المساحة الصالحة للفلاحة تطورت من 6.5 مليون هكتار في سنة 1967 إلى 8.5 مليون هكتار في 2016. وترجع هذه الزيادة إلى إستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية والسهلية بموجب قانون ملكية الأراضي لعام 1983. حيث أن تقنيات التوجيه وإزالة الأحجار التي وضعت في السنوات

الأخيرة، جعلت من الممكن تحقيق 41000¹ هكتار بين عامي 1999 و 2000. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سمح أيضا بين عامي 2000 و 2003 باستصلاح 256000 هكتار.² ارتفعت المساحة الصالحة للفلاحة تطورت من 6.5 مليون هكتار في سنة 1967 إلى 8.5 مليون هكتار في 2016. وترجع هذه الزيادة إلى إستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية والسهلية بموجب قانون ملكية الأراضي لعام 1983. حيث أنّ تقنيات التوجيه وإزالة الأحجار التي وضعت في السنوات الأخيرة، جعلت من الممكن تحقيق 41000³ هكتار بين عامي 1999 و 2000. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سمح أيضا بين عامي 2000 و 2003 باستصلاح 256000 هكتار.⁴

الجدول 1

توزيع المساحة الفلاحية الإجمالية للجزائر ما بين (1967-2016)

2016	2007	1989	1967	الأراضي الفلاحية
8525.4	8228.7	7675.5	6821.5	المساحة الصالحة للفلاحة منها
7545.4	7546.5	7097.8	6240.1	أراضي قابلة للزراعة
980	682.2	577.6	581.3	أراضي التشجير الدائمة
32942.1	31624.8	31053.4	34348.0	أراضي الرعي
1056.3	882.4	993.2	1283.0	أراضي غير منتجة
42523.8	40735.9	39.491.0	42452.5	المساحة الفلاحية الإجمالية

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الديوان الوطني للإحصائيات، -MPAT, Annuaire statistique de l'Algérie 1977-1978.

وعلى الرغم من هذه الزيادة، فإنّ الجزائر لا تزال بلد ذات إمكانيات منخفضة للأرض بسبب جغرافيتها الطبيعية. إذا أخذنا بعين الإعتبار تطور السكان، يرتفع نصيب الفرد من

¹ CNES, *Stratégie de développement de l'agriculture, Alger, 2003, p.6.*

²² CNES, *Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2^e trimestre 2005.*

³ CNES, *Stratégie de développement de l'agriculture, Alger, 2003, p.6.*

⁴⁴ CNES, *Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2^e trimestre 2005.*

المساحة صالحة للفلاحة من 0.63 هكتار في عام 1967 إلى 0.36 هكتار في سنة 1982. وصلت هذه النسبة إلى 0.22 هكتار في عام 2016 مقابل 0.42 هكتار في فرنسا و 0.50 هكتار في اليونان و 0.55 هكتار في إسبانيا. وإضافة على ذلك من 8.2 مليون هكتار كمساحة صالحة للفلاحة تم تسجيل 1.4 مليون هكتار فقط أي 17 % من المساحة الصالحة للفلاحة كأراضي ذات نوعية وقدرة إنتاجية كبيرة. كذلك لا تتعدى المساحة المزروعة 4141130 هكتار فقط، أي 50.3% من المساحة الصالحة للزراعة، والباقي تترك للبور. و نضيف إلى ذلك مخاطر التصحر في المناطق الإستوائية والصحراوية. في هذا الإطار يؤكد المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي أنّ مساحة الأراضي المخصصة للرعي (حوالي 32 مليون هكتار) ليست دقيقة جدًا إذ أنّ 7 ملايين هكتار قد إنضمت إلى الصحراء، و فقط من 3 إلى 4 مليون هكتار بقيت في حالة جيدة. أما الباقي فهو في حالة تدهور كبيرة. وحسب وزارة الفلاحة، فإنّ مخاطر التصحر أكبر على مستوى النظام البيئي للسهوب.

من بين 20 مليون هكتار من السهوب الجزائرية، نسجل 5061388 هكتار معرضة للتصحر، و 3677035 هكتار حساسة إلى حدّ ما، و 2215035 هكتار حساسة جدًا للتصحر. كذلك، إجمالي إنتاج السهوب بلغ 1.6 مليار وحدة العلف في 1978 لا يتعدى اليوم ثلث الإنتاج، أي حوالي 530 مليون وحدة العلف. وأسباب هذا التصحر كثيرة: الجفاف والرياح والنمو السكاني والرعي الجائر واستخدام المياه المالحة ومياه الصرف الصحي في الواحات وحرائق الغابات وما إلى ذلك. وفي هذا السياق تستحق النشاطات المسطرة في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية التدعيم على المدى الطويل⁵، في غضون 3 سنوات (2000-2003) تم إستعادة 2655476 هكتار من أراضي الرعي المتدهورة و 500000 هكتار من الغابات المتدهورة⁶. من جهة أخرى تمكن برنامج تدعيم الإنتعاش الإقتصادي، من حماية 2.5 مليون

⁵ يجب الإشارة هنا إلى كون الجزائر حاولت محاربة التصحر خاصة من خلال برنامج السد الأخضر الذي إنطلق في سنة 1971. ويتضمن عملية التشجير من الشرق إلى الغرب في المناطق الضعيفة بيئيًا إلا أنّ النتائج لم تكن في مستوى الأهداف المسطرة وذلك راجع إلى غياب الدراسات المسبقة وعدم الأخذ بعين الإعتبار العوامل الاقتصادية والإجتماعية خاصة عامل السكان الذي يعتبر مهما في تدهور الأراضي.

⁶ Ministère de l'agriculture et du développement rural, *Rapport national de l'Algérie sur la mise en œuvre de la convention de lutte contre la désertification*, septembre (2004).p. 31.

هكتار في مناطق السهوب⁷. حاليا تتواصل النشاطات في هذا السياق، كما سمح حق الإمتياز من إنشاء 665 مشروعا يجمع مساحة تقدر ب 685444 هكتارا منها 190267 هكتار في منطقة جبلية و 469555 هكتار في منطقة سهبية 25622 في منطقة صحراوية⁸.

2-1- السياسة العقارية

النظام العقاري له أثر مهم في الحفاظ على المساحة الصالحة للزراعة وعلى الإنتاجية الفلاحية بوجه عام. حيث إنّ الفلاح الذي له حق محدد جيدا في أرضه يعلم أنّ تكثيف جهوده وخبرته، يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ويزيد أيضا من دخله. هذه النتيجة لا تحدث تلقائيا عندما تكون الأرض ملكا إلى شخص آخر، وحقوق الفلاحين ليست واضحة ومأمنة، من جهة أخرى، يؤثر نظام الأراضي أيضا على مستوى الإستقرار السياسي. حيث يميل الفلاحون الذين لهم حق في الأرض التي يزرعونها إلى إعتبار أنفسهم جزءا من النظام السياسي الراسخ، إذ أنّهم قد يخسرون أمور كثيرة في حالة الفوضى. في الجزائر، النظام العقاري الذي طبق بقرار التسيير الذاتي والثورة الزراعية إرتكز على مبدأ توزيع حقوق إستخدام الأراضي لمصلحة الفلاحين المقيمين العاملين مباشرة وبشكل شخصي في الأرض والذين لا تستفيدون إلا من مداخيل نشاطهم الفلاحي. وقد صاحبت هذه السياسة تنظيم جماعي للمزارع وسياسة إشراف الدولة. غير أنّه في الواقع، فإنّ هذه السياسة التي واجهت مشاكل مرتبطة بالتحفيز والتسيير لم تؤدي إلا إلى تدمير المبادرة الفردية وجهود الإستثمار.

ومنذ عام 1987، خاصة مع بإصدار القانون 87-19، منحت الدولة الفلاحين حق الإستغلال الدائم. وضع هذا القانون في المقدمة مسألة خصوصية الأراضي القائمة على فكرة أنّ خصوصية الأراضي من شأنها أن تعزز العلاقة "الجسدية" العضوية بين الإنسان والأرض. فإنّ الحجة المعتمد عليها في بيع الأراضي هي أنّ الحفاظ على حق الدولة في الملكية خلال فترة التسيير الجماعي للقطاع الفلاحي، قد أثبتت محدوديتها، وأنه من الممكن إزالة الأرض من عملية خصوصية وسائل الإنتاج. على الرغم من أنّ رئيس الجمهورية الحالي الغي نهائيا خيار بيع

⁷ Bilan du programme de soutien à la relance Economique.

⁸ Ministère de l'agriculture et du développement rural, op. cit., p. 19.

الأراضي، فإنّ الوضع لا يزال غير مؤكد بالنسبة للمستفيدين، مما ولد سلوكات سلبية مثل نهب الأراضي الفلاحية وتحويلها إلى بنايات سكنية لاسيما التقسيم الوحشي والهمجي للأراضي الفلاحية القريبة من المناطق الحضرية، والصيانة السيئة للأرض، وتطوير ثقافات المضاربة، ... إضافة إلى ذلك حافظ المستفيدون على علاقة شك أو عدم ثقة فيما يتعلق بملكية الدولة للأراضي. حسب آراء للفلاحين، يمكن للدولة، في أي لحظة قلب هذا الوضع واستعادة حقوق الإستغلال. وفي جوان 2004، بهدف استصلاح الأراضي، تم منح حق الإمتياز للشركات المدنية التي يحصل أعضاؤها على حصص إجتماعية قابلة للتحويل، للتنازل وقابلة للحجز مقابل مساهماتهم. يمكن أن يتطور حق الإمتياز إلى حق التنازل بشروط معينة منصوص عليها في دفتر الشروط، حيث ينشأ عنه دفع رسم. يتم تنظيم هذه الشركات المدنية إمّا في شكل شركات رأس المال للمشاريع الأكثر أهمية التي تتضمن مساحات كبيرة، ويمكن أن يكون على شكل شركات أشخاص بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي تتميز بطابع عائلي. والجديد في هذه العملية هو فتح رأس المال بالنسبة للمساهمين. أمّا بالنسبة للقطاع الفلاحي الخاص، يسود الغموض خاصة في مناطق السهوب في الأراضي المخصصة للرعي. يتم إستغلال هذه الأخيرة من قبل الأفراد العاديين الذين إعتادوا عليها تقليديا. أدت الزيادة في عدد السكان والحيوانات إلى منافسة شديدة على إستخدامها. فهي في حالة تدهور كبير بسبب الإستغلال المفرط. وخلافا للأراضي الأخرى، لم تظهر الدولة موقفا واضحا إتجاه ملكيتها وإستغلالها، ويضاف إلى ذلك حالة الأراضي الخاضعة إلى وضعية "غير قابلة للتقسيم" الذي يعيق الإستثمار ونشأة سوق العقار الأراضي. حيث أنّه لم يتم تقاسم مساحات كبيرة من الأراضي منذ عدة أجيال. وبالمقابل لم يقترح أي قانون لتسوية هذا الوضع نهائيا. وعليه، فإنّ السياسة العقارية في الجزائر مستوحاة من المبدأ الذي يكرس أولوية الحق في الإستغلال على حق الملكية من أجل تفضيل الإستغلال المباشر أو الشكل العائلي للملكية والقضاء على الربح العقاري كشكل من أشكال المداخل. هذا التنظيم مبني على فكرة مفادها أن المصلحة الفلاحية الحقيقية لا تتمثل في الملكية وإنما تتمثل في الإنتاج الفلاحي والحق الأساسي للفلاحين هو حق الإستغلال. وقد تم تنفيذ هذه السياسة بنجاح في الإقتصاديات الحديثة مثل إنجلترا، فرنسا، الدنمارك، هولندا، اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية.

في الجزائر رغم التحول التنظيمي في القطاع الفلاحي من الإستغلال الجماعي العمومي (مع القطاع الخاص المهمش) إلى الإستغلال الخاص، لم تتمكن الفلاحة الجزائرية من تحسين إنتاجية الأراضي. حيث أدت ظاهرة عدم الثقة بين بين صفوف المستفيدين من حقوق الإستغلال إضافة إلى الحالة القانونية "المعلقة" للأراضي إضافة إلى عدم المحافظة على إمكانيات القطاع الفلاحي من حيث صلاحية الأراضي كما أثرت سلبا على الإنتاجية الفلاحية بصورة عامة. ومن هذا. إن كانت خصوصية الأراضي الزراعية ليست الخيار المثالي للفلاحة الجزائرية، فإنّ الوضع الحالي يتطلب إتخاذ قرارات أكثر دقة وحزم لإثبات عدم الرجوع عن الخيار الذي تم إختياره للأراضي القطاع العام والتسوية النهائية لوضعية الأراضي الخاصة. ومن ناحية أخرى، لا يكفي تحديد سياسة الأراضي القائمة على حق الإستغلال لحل مشاكل التنمية الفلاحية، ولكن يجب أن تكون مصحوبة بسياسة تأطير فعالة ورسم استراتيجية لتنمية القطاع الفلاحي تتضمن عوامل إنسانية (الديموغرافية، وثقافية،...) مناخية، والتقنية (التكوين / التدريب، تقنيات الزراعة وتربية المواشي، وتعميم التطور التكنولوجي)، مالية (التمويل، القروض الفلاحية، أسعار، مداخيل،)، وتسويقية (تنظيم سوق الجملة وسوق التجزئة).

2- الموارد المائية

نتيجة لمناخها شبه القاحل والمتذبذب، فإن الماء يمثل مصدر قلق بالنسبة للجزائر⁹. مصادر المياه المستعملة تأتي من المياه السطحية التي يمكن تخزينها والمياه الجوفية المتراكمة من طبقات المياه الجوفية الجنوبية. غير أنّ الجزائر تصطدم بعاملين الأول مرتبط بعدم إستقرارا موسمي والثاني مرتبط بصعوبة التضاريس، هذان العاملان يجعلان تعبئة وإستغلال المياه أكثر صعوبة. حيث أنّ أشهر الشتاء (ثلاثة) التي تتميز، بسقوط معظم أمطار السنة تقابلها أشهر طويلة (باقي السنة) من شبه جفاف تكون الأنهار شبه جافة. واد شلف، الوادي الرئيسي للجزائر (725 م)، يسقي سلسلة من السهول في الشمال، ولكنه غالبا ما يفتقر

⁹ في هذا الإطار يقول الفلاح الجزائري أنه في مدة 10 سنوات لا يحصل سوى على 3 سنوات جيدة من حيث الأمطار كما أنه خلال نفس المدة يكون متأكدا بمرور 4 سنوات صعبة جدًا. ويؤكد الإقتصادي مورار أنه حتى في المناطق الرطبة التي تتمتع بتساقط أمطار نسبيا كبيرة لا ينجو الفلاح من الجفاف إلا في بضعة أشهر. وجاء هذا في M. Lakehal, *Algérie, De*

l'indépendance à l'état d'urgence, Paris, L'Harmattan, 1992, p. 69.

إلى المياه في الصيف. في الواقع، يبلغ إجمالي حجم المياه السطحية 12.4 مليار متر مكعب سنويا تتركز بنسبة 90٪ في المناطق التلية. أما بالنسبة لجنوب التل الجزائري فلا يوجد أنهار دائمة حيث أنّ مستجمعات المياه في هذه المنطقة لا تستقبل سوى 10٪ من المياه الناتجة عن هطول الأمطار، في حين أن الكميات التي تعود إلى المناطق الصحراوية شبه منعدمة. أما بالنسبة للموارد الجوفية فإنّ الكمية الاحتياطية الكبيرة تقع في المناطق الصحراوية وتسمح باستغلال حجم سنوي قدره 5 مليارات متر مكعب، في حين أن طبقات المياه الجوفية في شمال الجزائر، التي تقع غالبيتها في المنطقة التلية، تسمح فقط بحجم سنوي قابل للاستغلال قدره 1.8 مليار متر مكعب في المجموع قدرة الري للجزائر تقدر ب 19.2 مليار متر مكعب لا يتم استغلالها إلا جزئيا بسبب الصعوبات الجيولوجية والتقنية. حاليا يبلغ الحجم السنوي للموارد المائية المتاحة 11.5 مليار متر مكعب منها 4.7 مليار متر مكعب مياه سطحية و6.8 مليار متر مكعب مياه جوفية (1.8 مليار متر مكعب في الشمال و 5 مليار متر مكعب في الجنوب)¹⁰. الموارد المائية القابلة للاستغلال تمول سكانا يبلغ عددهم 39 مليون نسمة، واحتياجات الصناعة وقطيع حيواني يقدر بنحو 25 مليون رأس وتمول خاصة احتياجات الفلاحة. وحسب المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، من بين 8.2 مليون هكتار، لا يحصل سوى 1.8 مليون هكتار فقط (أي ما يعادل 21.9٪ من المساحة الصالحة للزراعة) تستقبل أكثر من 600 مم من الأمطار سنويا تسمح بالزراعة المكثفة دون ري¹¹. وهذا يعني أنّ الماء يمثل الهاجس الأول بالنسبة إلى المساحة الصالحة للزراعة أي 78.1٪. وعليه فإنّ الجزائر مطالبة بالإعتماد على تقنيات الري.

بدأ تطوير تقنيات الري بالنسبة لإحتياجات الفلاحة والنسبة للإحتياجات الأخرى في الجزائر في عام 1930 مع إنشاء سبعة محيطات كبيرة على سطح 151 000 (منخفض شيليف، متوسط شيليف، مرتفع شيليف، حاميز، مينا، سيح، هبرة) وبناء سدود في شيليف واد فضة تافنة... عند الاستقلال ورثت الجزائر 14 سد¹² مع قدرة نظرية إجمالية قدرت ب 487 مليون

¹⁰ D'après le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural.

¹¹ CNES, *Rapport sur la problématique de développement agricole : élément pour un débat national*, 2000, p.

10.

¹² لقد أخذنا بعين الإعتبار السدّين الكهربائيين: إيفيل إيمدا وإيرغان.

متر مكعب و آبار جوفية. خاصة في الواحات الصحراوية، كما ورثت مساحة مروية قدرها 750 207 هكتار¹³. غير أنه وللأسف أن السلطات الجزائرية لم تواصل الجهود في هذا الميدان إلا مؤخرا. حيث لم ترتقي أمانة الدولة للري إلى وزارة قائمة بذاتها إلا إنطلاقا من سنة 1977. بين سنتي 1962 و 1979 تم بناء 3 سدود فقط (جرف التربة في عام 1967، فيرغوغ في سنة 1970 و سيدي محمد بن عودة في عام 1978)، من بينها سد كان قيد الإنشاء قبل الاستقلال مع قدرة نظرية إجمالية ب 335 مليون متر مكعب¹⁴، وهناك 6 سدود أخرى كانت قيد التنفيذ في سنة 1979 أدرجت ثلاثة منها في البرنامج الرباعي الأول 1970-1973، من بين هذه السدود الثلاثة عرفت أشغال سد ويزرت تأخرا كبيرا حيث لم تنتهي إلا في سنة 1980، الأمر، بالنسبة إلى إمكانيات الري الصغيرة والمتوسطة التي لم تعرف إهتماما من السلطات الجزائرية عرفت قدرة لا يستهان بها. في سنة 1979 تم جرد 44 سد صغيرة بسعة إجمالية قدرها 21 مليون متر مكعب¹⁵ وإستغلال الآبار بسعة إجمالية قدرها 1870 مليون متر مكعب¹⁶.

خلال هذه الفترة (12 سنة)، لم يتم تحقيق سوى 20000 هكتار كمساحة مروية فعلا. وعليه هذا التهميش المرتبط بالأولوية الكبيرة الممنوحة للتصنيع، والمرتبب كذلك بغموض السياسة الفلاحية زغيا ب الكفاءات في مجال بناء السدود، أدى إلى تفاقم العجز في المياه، ليس فقط بالنسبة للزراعة ولكن أيضا بالنسبة إلى المدن. فلم تعطى الأولوية لقطاع الري إلا مع بداية سنة 1980. حيث عرفت القروض المبرمجة إرتفاعا من 41.60 مليار دينار جزائري على مدى فترة 11 سنة (1967-1978)، أي بمعدل سنوي يعادل 3.7 مليار دينار إلى 33.6 مليار دينار جزائري على مدى فترة 5 سنوات، (1980-1984) أي بمعدل سنوي يعادل 6.7 مليار دينار جزائري. وتبعاً لذلك بلغت الإستثمارات المحققة من 19.29 مليار دينار جزائري بين عامي 1967 و 1978 إلى 22.7 مليار دينار في الفترة بين عامي 1980 و 1984 ثم إلى 27.1 بليون دينار في الفترة

¹³ CNES(2000), op. cit., p. 10.

¹⁴ M, Lakehal, op. cit., pp. 49-50.

¹⁵ Ibid.

¹⁶ A. Brahimi, *Stratégie de développement pour l'Algérie, Défis et enjeux*, Paris, Economica, 1991, p. 169.

بين 1986-1990¹⁷. وتضمنت سياسة الري الجديدة إعطاء الأهمية إلى تقنيات الري الصغيرة والمتوسطة لأول مرة إضافة إلى تقنيات الري الكبيرة. وعلى سبيل المثال. نفذ في سنة 1985 برنامج يتألف من 700 خزان و300 سد صغير، وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق العديد من الدراسات في مجال الري، خاصة دراسات مرتبطة بمشاريع تحلية مياه البحر بالنسبة إلى الجزائر العاصمة، وهران مستغانم، ودراسات مرتبطة بمواقع السدود ومشاريع التحويل، ودراسات مرتبطة بنوعية التربة على مساحة 38000 هكتار... أدى هذا الجهد الكبير لصالح الري إلى إنجاز 6 محيطات جديدة بمساحة إجمالية إضافية قدرها 55000 هكتار، وتحقيق تعبئة كبيرة للمياه الجوفية بلغ قدرتها 5037 مليون متر مكعب في سنة 1987، وإنجاز العشرات من السدود الصغيرة في عام 1987 بسعة إجمالية قدرها 412 إلى 434 مليون متر مكعب، وإنجاز عشرة سدود أخرى صغيرة في سنة 1992 بقدرة تخزين 1063 إلى 1217 مليون متر مكعب. كما تم تحقيق زيادة في عدد خزانات المياه من قدرة تخزين قدرت بـ 79 مليون متر مكعب، في عام 1987 إلى قدرة 113 مليون متر مكعب في سنة 1992. واستمرت مشاريع التنمية المائية والزراعية خلال التسعينات. حيث في سنة 1999، كان جرد حوالي عشرات من المشاريع تمتد على مساحة 74095 هكتار منها 42649 هكتار في مرحلة الإعداد، و24791 هكتار في مرحلة إعادة التأهيل و6655 هكتار في مرحلة التوسع، في المجموع تسجل الجزائر قدرة ري تتمثل في 107 سد كبير في الخدمة، منها 43 سد تتجاوز قدرته الوحدوية 10 مليون متر مكعب، كما تسجل الجزائر كذلك 850 سد صغير و خزانات بسعة 100 مليون متر مكعب. ولكن لسوء الحظ تنخفض قدرة السدود من فترة إلى أخرى. حيث تمثل الترسبات 11.2% من القدرة الأولية للسدود المستعملة. وقد قدرت الوكالة الوطنية للسدود نسبة الترسبات السنوية بـ 20 مليون متر مكعب بالنسبة من مجموع السدود الصغيرة المستعملة في 1995. وفي هذا الاطار، سمح برنامج الإنتعاش لإقتصادي سمح بإعادة تشجير 13000 هكتار، و1100 كيلومتر من حواجز الرياح، و505000 كإصلاح ممسارات المياه، كل هذا بهدف حماية مجمعات المياه (أحواض). من جهته حقق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بين سنتي 2000 و2003 إصلاح

¹⁷ Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire (MPAT), *Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978*, mai 1980 ; Le conseil national de la planification pour la période 1986-1990, et calcul personnel.

مسارات مياه لأكثر من 2000000 متر مكعب. هذه البرامج المحققة سمحت بزيادة المساحة المروية كما يظهرها الجدول رقم 2. وقد مكن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية من تطوير تقنيات الري الموضعي، حيث إرتفعت المساحة المروية بالتنقيط إلى 108700 هكتار في سنة 2004 أي بنسبة 15% المساحة الكلية المروية¹⁸.

على الرغم من الزيادة الكبيرة في المساحة المروية إلا أنها لا تزال محدودة جدًا مقارنة مع الأراضي التي يتمتع بها البلد اليوم في سنة 2017 لاتمثل سوى 15% من المساحة الصالحة للفلاحة. حاليا تسجل الجزائر عجز كبير في تعبئة وتخزين الموارد المائية. حيث لا يمكن تعبئة سوى 2 مليار متر مكعب سنويا، منها 72% تذهب إلى الآبار، و22% فقط يتم تخزينها في السدود، و فقط 6% ترسب على شكل موارد طبيعية، وهذا يعتبر غير كافي بالنسبة للجزائر. وعلى الرغم من ذلك، لا زالت الجزائر تعرف سلوكيات سلبية تتمثل في التبذير وإستخدام غير عقلاي للمياه التي تكلفها غاليا. بالنسبة للمياه الموجهة للإستهلاك المنزلي. على سبيل المثال " المعدات المنزلية للجزائر لا تختلف عن مثيلتها في البلدان التي لا تعتبر فيها المياه كمنتوج نادر، مثل كثرة الحنفيات أو المرشات وأحواض الإستحمام الكبيرة¹⁹. وعليه، في بلد شبه قاحل، حيث لا يشجع التوزيع السنوي للأمطار الفلاحين على إستغلال أراضيهم (مايقارب 3.5 مليون هكتار من الأراضي تترك دون إستغلال)، تصبح الزيادة في المساحة المروية شرطا للتنمية الفلاحية المستدامة. هذه الزيادة تتحقق بالزيادة في مصادر المياه عن طريق التعبئة المثلى للمياه وخاصة عن طريق تحلية مياه البحر.

وفي هذا الإطار، فإنّ المشاريع المحققة وقيد التحقيق تستحق التشجيع. في إطار البرامج الخماسية منذ 2005 إلى يومنا هذا، تم إنشاء 19 محطة لتحلية مياه البحر لقدرة تفوق 2800000 مليون متر مكعب يوميا²⁰، رغم هذه الجهود، إنتاج المياه يبقى غير كافي

¹⁸ CNES, *Note de conjoncture du deuxième semestre 2004*, mai 2005.

¹⁹ S. Bedrani, « L'agriculture et le rural durant la période 1990-2000 », in A. Mahiou et J.-R. Henry, *Où va l'Algérie ?*, Paris/Aix-en-Provence, Karthla/IREMAM, 2001, p. 215.

²⁰ 15 محطة أخرى مبرمجة للإنجاز. حيث أنّ الإنتهاء من إنجاز كل المحطات يضع الجزائر في المرتبة الرابعة من بين الدول المنتجة للمياه. حسب Le Figaro du 15/03/2006.

مقارنة بعدد السكان المتزايد وبالنسبة كذلك إلى قطاع الفلاحة الذي يحتاج إلى 5 مليار متر مكعب لتحسين المساحة الفلاحية المروية (للإشارة يحتاج 1 هكتار إلى 5000 متر مكعب على الأقل)²¹.

الجدول 2 تطور المساحة المروية في الجزائر بين سنتي 1967-2017

السنة	1967	1889	1999	2004	2017
المساحة المروية(هكتار)	297000	377710	495810	724666	1.3 مليون

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي(CNES)

تتلقى الجزائر 65 مليار متر مكعب من الأمطار سنويا، منها 15 مليار تصب إلى الوديان، 3 مليار تغذي المياه الجوفية و 47 مليار متر مكعب. يضاف إلى ذلك خسائر خطوط الأنابيب التي تقدرها وزارة الفلاحة بنسبة 40%. ونتيجة لذلك، تحتاج الجزائر إلى زيادة إنتاج المياه المحلاة من خلال إنتاج وحدات تحلي أكثر مع الحد من تكاليف إسناد إدارة هذه الوحدات إلى المهنيين وليس إلى الجماعات المحلية، والحد من الخسائر عن طريق تغيير خطوط الأنابيب التي تعود إلى وقت الإستعمار. إضافة إلى ذلك، يجب أن يرافق تعبئة المياه وإنتاجها صيانة السدود الكبيرة وإتباع سياسة التحفيز على إقتصاد المياه من خلال تعميم أساليب الري بالرش وإتباع سياسة تسعير صارمة. وأخيرا، فإنّ مصادر الري الصغيرة والمتوسطة تتمتع بإمكانات لا يستهان بها، مما يحفز على مراقبة الطبقات الجوفية.

3- وسائل الإنتاج الفلاحي

بوجود مساحة فلاحية محدودة فإنّ الزيادة والتنوع في الإنتاج الفلاحي يمر بتحسين إنتاجية الهكتار الفلاحي. في هذا الإطار تصبح الميكنة الفلاحية والمدخلات الفلاحية ضرورة لا يمكن التنازل عنها. حقيقة الإرتفاع المتزايد في اليد العاملة وندرة الأراضي تنقص من أهمية العتاد مقارنة بالمدخلات الفلاحية إلا أنّ الميكنة الزراعية تواصل لعب دورها المهم حتى في

²¹تقدّر القدرة العالمية للمياه المحلاة ب 40 مليون متر مكعب يوميا، أي مايمثل 2% من الأستلاك العالمي، منها 20 مليون متر مكعب في الشرق الأوسط، 7.5 مليون متر مكعب في أمريكا الشمالية، 5 مليون متر مكعب في آسيا، 5 مليون متر مكعب في أوروبا، و2.5 مليون متر مكعب في إفريقيا.

الأنظمة الفلاحية الفقيرة أو ذات معامل يد عاملة كبيرة²². من خلال دراستنا لهاذين العاملين (الميكنة والمدخلات الفلاحية) نهدف إلى معرفة أثر الانتقال من قطاع فلاحي عمومي إلى قطاع خاص على التحديث التقني والبيولوجي للفلاحة الجزائرية.

3-1- العتاد الفلاحي

التين مهمتين هما الجرار والحصادة يمكن أن يكون إستعمالهما ذو دلالة مهمة في معرفة درجة ميكنة القطاع الفلاحي في الجزائر. بعد الإستقلال ورث القطاع الفلاحي عتادا فلاحيا قديم ومهتلك²³. غير أنه بين سنة 1967 إلى غاية نهاية السبعينات لم تعرف حضيرة العتاد الفلاحي تطورا كبيرا مقارنة بالمساحة الفلاحية الصالحة للزراعة وهذا ما أدى إلى انخفاض كبير في درجة الميكنة للفلاحة المحسوبة بالعلاقة عدد الهكتارات لكل جرارو عدد الهكتارات لكل حصادة. حيث إنخفضت هذه النسب من 1967 إلى غاية 1978 من جرار لكل 101.5 هكتار وحصادة لكل 787.3 هكتار إلى جرار لكل 152 هكتار وحصادة لكل 1379.7 هكتار. إضافة إلى ذلك ، جزء مهم من العتاد لم يكن متوفرا بالفعل بسبب الصعوبات في صيانة الآلات المعطلة.

الجدول 3 تطور الميكنة الفلاحية في الجزائر 1967-2016

2016	2001	1992	1978		1967	
			عام+خاص	عام	عام	
خاص	خاص	خاص	عام+خاص	عام	عام	عدد الجرارات
494	94181	9500085	496 42	178 20	18762	م.ص ف/جرار
75	87	.2	177.4	152	101.5	عدد الحصادات
17258	9290	9000	4000	2225	2419	م.ص ف / الحصادات
494	885.6	899.5	1885	1379.7	787.3	

م.ص ف: لمساحة الصالحة للفلاحة المصدر: من إعداد الباحثين إعتما على معطيات ONS ، CNES.

²² M- Gilis, D. H. Perkins, M. Roemer, D. R. Snodgrass, *Economie du développement*, Traduction de la 4^e

2dition américaine par Baron-Renault, Bruxelles, paris, De Boeck et Larcier s. a., 1998, pp.570-571.

²³ نذكر هنا أنّ خلال حرب التحرير، حالة اللأمن قد عرقلت الإستثمارات في جميع القطاعات خاصة الإستثمارات في

صناعة العتاد الفلاحي.

ومنذ بداية الثمانينات، إرتفع محتوى حظيرة العتاد الفلاحي، وخاصة حظيرة الجرارات أدت إلى تحسن ميكنة الفلاحة الجزائرية التي إرتفعت من 177.4 هكتار لكل جرار إلى 1885 هكتار لكل حصادة في سنة 1978 إلى 88.4 هكتار لكل جرار و 894.3 هكتار لكل حصادة في سنة 1999. في سنة 2016 بلغت نسبة المكننة 75 هكتار لكل جرار و 494 هكتار لكل حصادة. على الرغم من هذا التحسن، لا يزال معدل الميكنة غير كاف مقارنة بالإحتياجات. كما أنّ مراجعة حظيرة الجرارات لسنة 1992 لسنة 1992 أظهرت أنّ 50% من القدرة الإنتاجية لديها سن بين 9 سنوات و أكثر من 12 سنة و 15% فقط لها سن أقل من 5 سنوات. ونضيف إلى ذلك هذا التحسن في حظيرة العتاد الفلاحي لا يعني التزايد في إكتساب العتاد بالنسبة للفلاحين. يشير الجدول 4 إلى حدوث إنخفاض في هذه الفترة 1994 و 1999، إنخفضت عمليات الإستحواذ على جرار التي كانت تتزايد بين عامي 1967 و 1977 تماما من 13567 وحدة في 1974-1977 إلى 2499 وحدة في 1994 ثم إلى 1015 في سنة 1999. هذا الإنخفاض في المعدات الفلاحية يرجع إلى حد كبير لإرتفاع الأسعار. بين سنتي 1986 و 1996 تضاعف سعر الجرار ب 14 مرة، و تضاعف سعر الحصادة ب 12.5²⁴. اليوم تكاليف الجرار تمثل أكثر من 2500000 دج.

الجدول 4

تطور إقتناء العتاد الفلاحي ما بين 1967-2016

السنة	الجرارات	معدات الحصاد
1969-1967	10624	2693
1977-1974	13567	2746
1994	2499	1999
1999	1015	396
2005	1406	2124.8
2010	1396	2701
2016	2100	12430

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الديوان الوطني للإحصائيات، شركة تسويق المعدات والآلات الفلاحية.

²⁴ من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي.

تحرير الأسعار وانسحاب الدولة من قنوات التوزيع. وتمويل المزارع، بعد إنتقال الزراعة من الفلاحة العامة الجماعية إلى القطاع الخاص، كان له أثر سلبي على مستوى ميكنة الزراعة. و لمواجهة هذا الوضع، يجب على الدولة أن تتدخل بسياسة المكننة مرافقة للمزارع الجزائري خلال الفترة الإنتقالية حتى لا يواصل القطاع الفلاحي هذا التدهور.

2-3- المدخلات

يتمثل مساهمة الأسمدة والبذور في رفع مردودية الأراضي الفلاحية. فمنذ الإستقلال، أظهرت السلطات الجزائرية الرغبة في زيادة الإنتاج الفلاحي الذي إستلزم إستخدام الأسمدة مما أدى إلى زيادة في إنتاجها من 26 مليون وحدة مخصبة في 1963-1964 إلى 215 مليون وحدة مخصبة في 1972-1973.²⁵ ولكن إنطلاقا من منتصف الثمانينات بدأ استهلاك الأسمدة في الإنخفاض. حيث عرف معدل الإخصاب إنخفاضا يصل إلى 50% بين سنتي 1985 و 1998، منتقلا من 25 كيلوغرام إلى 12 كيلوغرام للهكتار الواحد. خلال السنوات الخمس الماضية كانت كميات الأسمدة المستخدمة محدودة ومركزة أساسا في المناطق ذات الإمكانيات العالية. وقد عرف إستهلاك الأسمدة إنخفاضا من 750556 قنطار في عام 1983²⁶، إلى 287000 قنطار فقط في عام 2005²⁷. وخلال حملة الحرث والبذر 2004، 2005، قدرت المساحة المخصبة ب 456000 هكتار فقط، وهذا ما يمثل 16% فقط من المساحة المزروعة²⁸. هذا الإنخفاض في مستويات إستهلاك الأسمدة يمكن تفسيره بعدة عوامل: التطور لضعيف لتقنيات الزراعة؛ محدودية المساحة الفلاحية المروية؛ وخاصة بالإرتفاع الكبير في الأسعار. على سبيل المثال، بين سنتي 1991 و 1996 تضاعف سعر الأسمدة ب 17.7 مرة²⁹. إنَّ التراجع في إستخدام الأسمدة يجعل الأراضي الزراعية غير خصبة مما يجعل الزيادة في الإنتاج تصبح مستحيلة إذا لم يتم إسترجاع القدرة الإنتاجية للأراضي عن طريق الأسمدة. أمام هذه الظاهرة، فإنَّ المحافظة

²⁵ D'après MPAT, *Annuaire statistique de l'Algérie de 19979*.

²⁶ D'après l'ONS.

²⁷ CNES, *Note de conjoncture du deuxième semestre 2005*.

²⁸ Ibid.

²⁹ Ibid.

والزيادة في خصوبة الأراضي يجب أن تكون مضمونة بتدخل الدولة ، على الأقل خلال فترة الإنتقال إلى إقتصاد السوق، عن طريق مجموعة من الإجراءات: منها الإعانات الموجهة إلى الحفاظ على خصوبة الأراضي الزراعية؛ وتشجيع إستخدام الأسمدة عن طريق تحسيس المنتجين بمرودية تخصيب الأراضي؛ دعم وحماية الصناعات الوطنية للأسمدة لتأمين الفلاحة الوطنية من التبعية لواردات الأسمدة.

4 الإنتاج الفلاحي

في هذا الاطار نسعى إلى تحليل الوضع العام للفلاحة ومكانتها في الإقتصاد الوطني ومساهمتها في خلق فرص العمل ومساهمتها في التجارة الخارجية وذلك قبل تقييم تطور الإنتاج النباتي والحيواني.

1-4- قراءة إقتصادية كلية لقطاع الفلاحة

إنقلت الفلاحة، التي كانت في وضع سيء في السبعينات والثمانينات، إلى المركز الثالث منذ عام 1996 من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خلف قطاعي النفط والغاز والخدمات، وقبل قطاع الصناعة التحويلية. وأحيانا تكون مسبوقة بقطاع البناء والأشغال العمومية (الجدول 5). ولا يتعلق ذلك بتحسين مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام وإنما يرجع إلى إنخفاض حصة الصناعة وقطاع البناء والأشغال والعمومية. منذ نهاية الستينات لم تتغير حصة القيمة المضافة الفلاحية في الناتج الداخلي الخام حيث تتراوح بين 7 إلى 11%، هذا التغير يفسر أساسا بتغير المناخ من سنة إلى أخرى كما هو مبين في الجدول رقم 6.

الجدول 5 تطور هيكل القيمة المضافة بمليارات الدينارات ما بين 1970-2015

2015	2005	1994	1982	1970	مؤشرات
31	51.6	22.0	28.3	13.3	حصة المحروقات
5	6.1	10.8	10.2	15.8	حصة الصناعة خارج المحروقا
10	8.7	11.4	13.3	9.1	حصة البناء والأشغال العممية
10	8.9	9.7	7.7	10.0	حصة الفلاحة
40.6	22.6	23.6	20.0	27.5	حصة الخدمات

Source : ONS, plusieurs documents statistiques et calculs personnels ; World Bank, World Development Indicators, April 2006 ; Banque Mondiale, *Mémorandum Economique 1993*, p.9 ; The Economist Intelligence Unit, « Country Report », 1996.

الجدول 6

تطور معدّل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ما بين (1975-2016)

*2017	2014	2004	1994	1985	1975	السنوات
3	2.0	3.1	-20	23.8	11.7	المعدل (%) (

*1^e trimestre

Source : Ministère de l'agriculture et du développement rural : Banque mondiale, *Mémorandum Economique 1993*, p. 9 ; ONS, plusieurs documents statistiques, CNES, plusieurs rapport sur la conjoncture.

مستويات النمو في القيمة المضافة المسجلة في 2003 و 2004 و 2005، أي 19.8% و 3.1% و 0.1% على التوالي، يمكن إعتباره فعالية، مع العلم أنّ هذه الفعالية تكون مرفوقة بإنخفاضات كبيرة في الإنتاج. التحسن في ثبات الإنتاج المسجل مؤخر يرجع بالتأكيد إلى جهود الإستثمار المبذولة من طرف الفلاحين والمدعمة من طرف الدولة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية. وفيما يتعلق بالعمالة، لاتزال الزراعة أحد القطاعات الرئيسية لعرض العمالة (أنظر الجدول 7). حتى وإن لم تسجل حصة العمالة الفلاحية في العمالة الإجمالية إرتفاعا (بل إنخفضت حتى عام 2005 بنسبة 17% في مقابل 24% في عام 1995)، فإنّ تطورها بالنسب المطلقة يبقى كبيرا حيث بلغ عدد العمال في القطاع الفلاحي في سنة

2005 بقيمة 1380500 مقابل 873000 في سنة 2000). ويفسر ذلك بعودة السكان إلى أراضيهم بعد فشلهم في الحصول على مناصب عمل في قطاعات أخرى (النزوح الريفي 1970 و1980)، وذلك يرجع بالطبع إلى دعم من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية .

الجدول 7

تطور مناصب العمل حسب القطاعات ما بين (1990-2016) (بآلاف العمال)

2015		2010		2005		2000		1995		القطاع
%	*	%	*	%	*	%	*	%	*	
8.7	915	11.7	1136	17.2	1381	14	873	24	1084	الفلاحة
13.0	1377	13.7	1337	13.2	1059	13	826	11	519	الصناعة
16.8	1776	19.4	1886	15.1	1212	10	617	15	678	ب.ش.ع
61.6	6524	55.2	5377	54.6	4393	63	3863	50	2224	ت.خ
100	10594	100	9735	100	8044	100	6180	100	4505	المجموع

ب.ش.ع: البناء والأشغال العمومية ت.خ: تجارة، خدمات *الكمية
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وفي إطار التجارة الخارجية، يشترك القطاع الفلاحي بشكل هامشي في الصادرات. وفي الوقت نفسه تمثل الواردات الغذائية أحد البنود الرئيسية في إجمالي الواردات وتظهر إتجاهها تصاعديا كبيرا نسبيا وخاصة في الفترة 2006-2000 (الجدول 9). حيث أنّ معدل تغطية الواردات من الصادرات الفلاحية بقي منخفض، بين عامي 1990 و2003.

الجدول 8

معدل تغطية الواردات بالصادرات الفلاحية ما بين 1990-2014

2014	2006	1998	1990	السنوات
1.1	1.6	2.1	4.7	معدل التغطية

المصدر: المديرية الوطنية للجمارك

على سبيل المثال حصيلة الصادرات من هذه المنتجات لا تغطي سوى 4% من واردات هذه المنتجات نفسها. ورغم التحسن خلال السنوات الأخيرة إلى غاية 2014 إلا أنّ إنهيار أسعار

البترول خلال الثلاث سنوات الأخيرة أظهرت هشاشة التجارة الخارجية الجزائرية وعدم مساهمة أي قطاع آخر خارج قطاع المحروقات في صادرات الجزائر.

2-4- تطور الإنتاج النباتي والحيواني

شهدت المنتجات الفلاحية تحسنا كبيرا في النمو منذ بداية المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق من 0.6 في المائة في الفترة 1975-1988 إلى 1.1 في المائة في الفترة 1991-1998 ثم إلى 6.9 في المائة في الفترة 1999-2004. حسب الفروع، شهدت مختلف المنتجات الفلاحية تطورات متفاوتة. فإنتاج الحبوب والبقوليات بشكل سجل نموا سريعا منذ سنة 2000 مقارنة بما كان عليه في مرحلة الإقتصاد الموجه بعد الانخفاض الحاد في الفترة 1989-2000، المرتبط على وجه الخصوص بعدم استقرار الريف، والمرتبط كذلك بالعيشية السوداء الذي ولد نزوحا ريفيا كبيرا. هذا التحسن المسجل منذ عام 2000 نتج عن وضع نظام الدعم في المناطق ذات الأمكانيات الكبيرة والمتوسطة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حيث أن إنتاج الحبوب، رغم انخفاضه الطفيف مقارنة بعام 2003، قد تجاوز في عام 2004، وللمرة الثانية على التوالي عتبة 40 مليون قنطار. ازدادت الكميات المتاحة من 86 كيلوغراما للفرد في فترة 1984-1989 إلى 142 كيلوغراما للفرد في عام 2003 و 129 كيلوغراما للفرد في عام 2004 ثم إلى 207 في سنة 2017. من ناحية أخرى، يظهر إنتاج البقول زيادة بين عامي 2003 و 2017، وهذا الأمر كان غائبا خلال فترة الإقتصاد الموجه. غير أن هذا التحسن يبقى هشاً لأنّ على المدى المتوسط إنتاج الحبوب والبقول يبقى مرتبطا بالتقلبات المناخية على المدى المتوسط.

بالنسبة إلى زراعة البساتين، وخاصة إنتاج البطاطا، فإن إعادة هيكلة المزارع وانفتاح الاقتصاد لم تؤثر على نموها، الذي بقي مستقرا منذ 1973. سمح هذا النمو بتسجيل إرتفاع في الكميات المتاحة من 35 كيلوغراما لكل فرد بين سنتي 1984-1989 إلى 58 كيلوغراما لكل فرد في عام 2004 إلى 110 كيلوغراما لكل فرد في سنة 2017. ويرجع هذا إلى تطور الري وزيادة المساحة المزروعة. أما بالنسبة لزراعة أشجار الفواكه والكروم بعد هبوط حاد خلال فترة الإقتصاد الموجه، فقد شهدت نموا مستداما منذ عام 1989 بفضل تحرير المبادرة الفردية، وبفضل التحكم في تقنيات الري (الري بالتنقيط)، وخاصة بفضل توسيع المساحات المحققة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (382000 هكتار منها 49000 هكتار لزراعة

الكروم تم تحقيقها بين عامي 2000 و 2004). ونتيجة لذلك، تضاعف الكميات المتوفرة بين عامي 1984-1989 و عام 2004: من 36 كيلوغراما لكل فرد إلى 70 كيلوغراما لكل فرد لزراعة أشجار الفواكه إلى 104 كلوغرام لكل فرد في سنة 2016، ومن 4.4 كيلوغرام لكل فرد في الفترة 1984-1989 إلى 9 كيلوغرامات لكل فرد عند 9 كيلوغرامات لزراعة الكروم إلى 34 كيلوغرام لكل فرد في سنة 2016. بالنسبة إلى الإنتاج الحيواني، سجلت اللحوم البيضاء هبوطا مستمرا في الإنتاج خلال السنوات ال 12 الأولى من الانتقال بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار العلف والمعدات المستوردة، وهذا راجع إلى التخفيض الكبير في سعر صرف الدينار خلال سنوات التسعينيات. أدت الزيادة في التكاليف التي كان لها تداعيات على أسعار المستهلكين من ناحية، وانخفاض القوة الشرائية من ناحية أخرى، إلى إغلاق العديد من مزارع تربية الدواجن التي أنشئت في السنوات السابقة. لم يستأنف النمو حتى عام 2000 بفضل دعم الدولة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. ولكن على الرغم من ذلك، فإن وتيرة النشاط في إنتاج اللحوم البيضاء لا تزال دون المستويات التي تحققت في أوائل 1990.

بالنسبة إلى اللحوم الحمراء فقد استفادت منذ القدم وتواصل إستفادتها من ارتفاع الأسعار بسبب الطلب القوي وتباطؤ العرض. وهذا رغم مساعدات دعم الدولة المتزايد للإستثمارات في هذا المجال. أما بالنسبة لإنتاج الحليب فقد سجل نمو مستداما بفضل مساعدات الدولة للإستثمارات في المزارع من أجل الثروة الحيوانية وإنتاج الأعلاف المروية. غير أن هذا النمو لم يسمح بتخفيض فاتورة الحليب، علما أن احتياجات البلد تقدر بحوالي 5 مليار لتر في سنة 2017، أي ما يعادل وفرة متوسطة لكل فرد تقدر ب 122 لتر، مقابل إنتاج محلي للحليب لا يتجاوز 2.1 مليار لتر في سنة 2017. تقدر قيمة الواردات بحوالي ثلث الاستهلاك، وتبلغ قيمة فاتورة الحليب ومنتجات الألبان 727.3 مليون دولار في عام 2015 وقد تصل إلى 1.5 مليار في سنة 2017.

الجدول 9

تطور متوسط الإنتاج السنوي للمواشي بين (1989-2017)

السنوات	1989	1994	1999	2004	2017
اللحوم البيضاء (طن)	231000	219000	106572	170000	47500
اللحوم الحمراء (طن)	235000	295200	312000	328900	400000
البيض (10 ملايين وحدة)	2800	2300	2720	3300	3000
الحليب (10 ملايين لتر)	970	1057	1558.7	1690	3800

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

تحسنت مردودية الأراضي في جميع شعب القطاع الفلاحي. ففي الفترة ما بين عام 1987-2004 على سبيل المثال ارتفعت مردودية الأراضي من 7.6 إلى 13.4 قنطار للهكتار الواحد بالنسبة للحبوب من 4 إلى 7.5 قنطار للهكتار الواحد بالنسبة للبقول من 23.8 إلى 44.4 قنطار للهكتار بالنسبة لأشجار الفواكه ومن 20.4 إلى 27.8 قنطار للهكتار الواحد بالنسبة للكروم. وعلى الرغم من هذا التحسن، تمثل مردودية الأراضي واحدة من المشاكل الرئيسية التي تبقى في إنتظار حلول من أجل تنمية الفلاحة، حيث لا تزال ضعيفة بالمقارنة مع الإمكانيات الزراعية والتقنية المتاحة. ويرجع هذا الضعف إلى انخفاض معدل الميكنة الفلاحية، وإلى ضعف إستعمال تقنيات الري المتطورة والمدخلات الصناعية كما تم الإشارة إليه سابقا.

خاتمة

بصورة عامة، حقق القطاع الفلاحي تحسن كبير في نمو الإنتاج وتوافر الأغذية من خلال جهود الدولة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. أصبحت الفلاحة تخضع للتسيير الخاص وبالتالي تؤكد قبول الفرضية الأولى. إلا أن النتائج لا تزال تعاني من نقص الموارد المائية المتاحة للري وانخفاض مستوى الإشراف الفني للمزارع. وحجم المزارع يبقى كذلك عائق كبير أمام سياسة تحديث وتطوير القطاع الفلاحي. وحسب المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي في مساحة قدرها 100 هكتار أو أكثر عدد الوحدات المستغلة تقدر بـ 5305 وحدة فقط، أي 1.5٪ من المجموع، وبالمقابل تمتد المزارع على مساحة قدرها 990774 هكتار، أي ما يعادل 11.7٪ من إجمالي المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة. يبلغ عدد المزارع

التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات 818238 مزرعة، أي 75٪ من إجمالي المزارع. حيث تحتل 25٪ من المساحة الصالحة للزراعة. ويمثل هذا الوضع هو أحد نقاط ضعف إعادة هيكلة القطاع الفلاحي. في الواقع، بقي النظام الجديد للمزارع الفلاحية شكلي فقط بما أنّ مع مرور الوقت إنقسمت المزارع الفلاحية الجماعية إلى مزارع فردية، بتقاسم الأراضي والمعدات، دون تغيير القانون ودون تدخل وزارة الفلاحة لفرض إحترام النظام الرسمي للفلاحة. بالنسبة إلى المزارع الفلاحية الفردية، فقد لجأ بعض المستفيدين استئجار الأراضي وبيع المعدات، بينما فضل آخرون التنازل لصالح بلدياتهم. وبالنتيجة أصبحت الجزائر تعيش نظام نظري لقطاعها الفلاحي: مزارع جماعية لا توجد إلا على الورق فقط وجزء من المزارع الفردية ليس لها وجود قانوني. يضاف إلى ذلك العدد المرتفع جدا من المزارع الخاصة (مملك) التي لا تملك عقد ملكية (حوالي 513336). وبالتالي نرفض الفرضية الثانية لأن الإصلاحات المدجة ينقصها الفعالية وتبقى غير كافية.

وعلى أساس كل ما سبق يمكننا الإشارة إلى بعض الشروط ذات الأولوية التي تعتبر ضرورية بالنسبة إلى تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر: (1) تعبئة المياه التي تشكل العامل الرئيسي لتكثيف الزراعة؛ (2) تكوين وتدريب الفلاحين من أجل التحكم الجيد من المسارات الفنية والتقنية؛ (3) مضاعفة دعم الدولة للفلاحة، وهو حاليا حوالي 4٪، مع الاحتفاظ بها دائما دون المستوى الذي تسمح به منظمة التجارة العالمية وهو 10٪؛ 4/ زيادة الاستثمارات في قطاع الحبوب، البقوليات والحليب، بسبب وزنها الكبير في الحصص الغذائية وفي فاتورة الواردات؛ 5/ تنمية التصنيع الريفي (الصناعات الصغيرة، الحرف، الخدمات، ورشات البناء والأشغال العمومية) من أجل تخفيض الضغط على الأراضي الذي يبقى كعائق بالنسبة لتحسين الإنتاجية.

المراجع

- مقدم مبروك ، *الإنتاجات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

-غربي فوزية ، *الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

- أحمد كيكسو ووداد، *العولمة والتنمية الاقتصادية*، بيروت، لبنان، 2002.

- حوري زينب، ريم لرقام، « علاقة الأمن المائي بالأمن الغذائي في الجزائر »، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي لميلة، 28/27 ماي 2013.
- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات 6 الوحدة العربية، بيروت، العددان 57-58، 2012.
- Brahimi A., *Stratégie de développement pour l'Algérie*, Défis et enjeux, Economica, 1991.
- Lakehal M., Algérie, *De l'indépendance à l'état d'urgence*, Paris, L'Harmattan, 1992.
- M- Gilis, D. H. Perkins, M. Roemer, D. R. Snodgrass, *Economie du développement*, Traduction par Baron-Renault, Bruxelles, Paris, De Boeck et Larcier s. a., 1998.
- Bedrani S., « L'agriculture et le rural durant la période 1990-2000 », in A. Mahiou et J.-R. Henry, *Où va l'Algérie ?*, Paris/Aix-en-Provence, Karthla/IREMAM, 2001.
- CNES, *Stratégie de développement de l'agriculture*, Alger, 2003.
- CNES, *Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2^e trimestre 2005*.
- CNES, *Rapport sur la problématique de développement agricole : élément pour un débat national*, 2000.
- CNES, *Note de conjoncture du deuxième semestre 2004*, mai 2005.
- Ministère de l'agriculture et du développement rural, *Rapport national de l'Algérie sur la mise en œuvre de la convention de lutte contre la désertification*, septembre (2004)
- Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire, *Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978*, mai 1980.
- Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire, *Annuaire statistique de l'Algérie de 1979*.
- Journaux : *El Watan, Le Figaro, Liberté*.